

أزمة العلاقات القطرية الخليجية وانعكاساتها على بورصة قطر

فلاح حسن احمد

كلية التجارة، جامعة السلیمانیة، السلیمانیة، العراق

E-mail: falah.amed@univsul.edu.iq

المخلص:

يهدف هذا البحث الى دراسة تأثير أزمة العلاقات القطرية الخليجية في مؤشرات أسعار الأسهم وتأثيرها في نسب تداولات الأجانب في بورصة قطر، وتمثل مجتمع البحث ببورصة قطر، وطبق البحث على جميع القطاعات المدرجة في بورصة قطر كعينة للبحث وعددها 7 قطاعات، أما المدة التي يغطيها البحث فكانت بيانات على أساس شهري اذ امتدت من شهر آيار 2015 ولغاية حزيران 2019. اعتمد البحث على اسلوب التحليل الاحصائي لاختبار فرضيات البحث، وبغرض تحليل البيانات تم استخدام برنامج (SPSS – Version 24). وخلص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها وجود تأثير سلبي لأزمة العلاقات القطرية الخليجية في مؤشرات أسعار الأسهم في بورصة قطر، كما توصلت الى ان نسب تداولات الأجانب لم تتأثر بتلك الازمة وقد قدم البحث مجموعة من التوصيات أهمها أن ادارة البورصة في حالة حدوث الأزمات ينبغي أن تعمل على اتخاذ الاجراءات اللازمة والتي من شأنها أن تحد من تأثيراتها السلبية على السوق وعلى الشركات المدرجة فيها، كزيادة نسبة تملك المستثمرين الأجانب من أسهم الشركات المدرجة.

الكلمات المفتاحية: الازمة القطرية الخليجية، مؤشرات أسعار الأسهم، بورصة قطر

پوخته:

قهرانی په یومندی نیوان قهترو ولاتانی کهنداو و کاریگر په پیکهانی له سر بازار ی کاغزی دارایی قهتر، نامانجی توژیښه په بریتیه له لیکولینه په له قهرانی په یومندی نیوان ولاتی قهتر و ولاتانی کهنداو و کاریگر په پیکهانی له سر نرخی پشکهکان و ریژه ی نالوگری پشکه له لایمن و مېر هینه په بیانیه په له بازار ی کاغزی دارایی قهتر، کومه لگای توژیښه په بازار ی کاغزی دارایی قهتر بوو و سر جه سیکتره په له بازار و له نمونه ی توژیښه په کار یان له سر کرا، له ماو مېه ی که توژیښه په له مخو ډمگریټ له مانگی (5) ی (2015) موه دهستی پیده کات تا مانگی (6) ی (2019)، توژیښه په په برنامه ی ناماری (SPSS- Version 24) په کار هینا په مېه په شیکاری داتا کان، له نه انجامدا همدیک دهر نه جامی په دهست هینا که گرنگر نیان بوونی کارگری نهرینی قهرانه که بوو له سر نرخی پشکهکان و له هه مان کاتا نه بوونی کارگری له سر ریژه ی نالوگری و مېر هینه په بیانیه په پشکه بهستن بهم دهر نه جامه پشکاز دهکات که دهستی کارگری بازار ی کاغزی دارایی قهتر ریوشوینی پیوست بگریته بهر په مېه په که مکر دهر ی کاریگری نهرینی له وانه ریگه پیدان به و مېر هینه په بیانیه په که زیادکردنی ریژه ی خاونداریتینان له کومپانیا تومار کراو په کار ی بازار مکه.

Abstract:

This research aims to study the impact of the Qatari - Gulf relations crisis on the stock price indices and their impact on the percentage of foreign trades on the Qatar Stock Exchange. The research community was represented on the Qatar Stock Exchange. The research was applied to all sectors listed on the Qatar Stock Exchange as a sample of research. On a monthly basis, it ran from May 2015 to June 2019. The research was based on the statistical analysis method to test the research hypotheses, as the program (SPSS - Version 24) was used in data analysis. The research concluded to a number of conclusions, the most important one is that there is negative impact of the

crisis of Qatari-Gulf relations in the stock price indices in the Qatar Stock Exchange. It also concluded that the ratios of foreign trades were not affected by that crisis. To take the necessary measures that would limit its negative effects on the market and the listed companies, such as allow increasing the percentage of foreign investors owning shares of listed companies.

Keywords: Qatari-Gulf Crisis, Stock Price Indices, Qatar Stock Exchange.

المقدمة:

ان أزمة العلاقات القطرية الخليجية تمثلت بقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع قطر من قبل دول خليجية وهي المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة والبحرين ومعها جمهورية مصر والتحققت بها دول عربية اخرى، تم اعلان هذه المقاطعة في حزيران/2017 ، وتضمنت المقاطعة اغلاق كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية مع قطر، اذ فرضت تلك الدول مقاطعة تجارية وحظر حركة الأفراد ونقل وعبور البضائع بينها وبين قطر واغلاق المجال الجوي أمام الطيران القطري الأمر الذي حمل قطر على تغيير مسار التجارة باستخدام المجال الجوي الإيراني والموانيء العمانية وغيرها، وكذلك التنويع في مصادر الواردات بشراء الأغذية عبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وسلطنة عمان، وتركيا، والصين
ان هذه الأزمة والتي تضمنت مقاطعة اقتصادية من شأنها أن تنعكس سلباً في مختلف القطاعات الاقتصادية في قطر، ومنها الانعكاس في بورصة قطر، ومن هنا جاء هذا البحث لدراسة هذا الحدث والوقوف على انعكاساته في بعض مؤشرات بورصة قطر.

المبحث الأول

منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

ان أزمة العلاقات القطرية الخليجية تمثلت بقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع قطر من قبل بعض الدول الخليجية وهي السعودية والامارات والبحرين ومعها دولة مصر والتحققت بها دول عربية اخرى والتي أدت الى اغلاق كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية مع قطر وبما ان الاقتصاد القطري يعتمد الى حد ما على الدول المقاطعة والمجاورة لها لتوفير السلع والخدمات جاءت التساؤل عن مدى وطبيعة انعكاس تلك الازمة على الاقتصاد القطري وبالتالي انعكاساتها على البورصة القطرية باعتبارها مرآة للاقتصاد، ومن هنا جاء هذا البحث لدراسة هذا الحدث والوقوف على انعكاساتها في بورصة قطر .

ثانياً: اسئلة البحث:

تتمثل اسئلة البحث بالاتي:

هل أن أزمة العلاقات القطرية الخليجية اثرت في بورصة قطر ؟

وفي ضوء هذا السؤال تتفرع الاسئلة الآتية :

1. هل أن أزمة العلاقات القطرية الخليجية اثرت في مؤشرات أسعار الأسهم في بورصة قطر؟
2. هل أن أزمة العلاقات القطرية الخليجية ادت الى زعزعة ثقة المستثمرين الأجانب وبالتالي تخارجهم من بورصة قطر؟

ثالثاً: أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من الاعتبارات الآتية :

1. من الأهمية بمكان أن ندرس ما اذا كانت الأزمة القطرية الخليجية قد كانت لها تأثيرات في مؤشرات أسعار الأسهم في بورصة قطر من عدمه .
2. ان ما هو معروف ان الاسواق المالية دائماً ما تهدف الى جذب الاستثمارات، والاستثمارات الاجنبية هي احدى المصادر المهمة لاي سوق مالي، ومن هنا تبرز اهمية البحث في الوقوف على ردة فعل المستثمرين الاجانب في بورصة قطر من خلال تحليل تداولات الاجانب فيها خلال وبعد الازمة.
3. اهمية البحث تتجلى من انها من البحوث النادرة التي تناولت الموضوع.

رابعاً: أهداف البحث

1. دراسة تأثير أزمة العلاقات القطرية الخليجية في مؤشرات أسعار الأسهم في بورصة قطر.
2. دراسة تأثير أزمة العلاقات القطرية الخليجية في صافي تداولات الأجانب للتحقق مما اذا كانت الأزمة أدت الى خروج المستثمرين الأجانب من السوق من عدمه .

خامساً: فرضيات البحث

في ضوء ما تقدم يمكن صياغة فرضيتين للبحث وكالاتي:
الفرضية الاولى: هناك تأثير سلبي ذو دلالة معنوية لأزمة العلاقات القطرية الخليجية في مؤشرات أسعار الأسهم في بورصة قطر"
الفرضية الثانية: عدم وجود تأثير سلبي ذو دلالة معنوية لأزمة العلاقات القطرية الخليجية في نسب تداول الأجانب في بورصة قطر.

سادساً: حدود ومجتمع البحث

ان اختيار بورصة قطر كمجتمع للبحث سببه أن أزمة العلاقات التي حدثت قد تولد ضغطاً اقتصادياً على قطر في مختلف القطاعات والجوانب ومنها التأثير في البورصة القطرية ، لذا تم اختيار جميع القطاعات المدرجة في بورصة قطر كعينة للبحث وعددها (7 قطاعات) ، والتي تضم (45 شركة) مدرجة في تلك القطاعات السبعة في سنة 2017 وهي السنة التي حدثت فيها الأزمة، ويجدر بالذكر أن كل قطاع من هذه القطاعات السبعة في بورصة قطر لها مؤشر أسعار أسهم خاص بها، اذ توفر مؤشرات القطاعات اطار عمل يمكن المستثمرين من القيام بعمليات تحليل قطاعية، لذا يتم دراسة هذه المؤشرات القطاعية، بالإضافة الى دراسة المؤشر العام للبورصة، كل هذا في اطار دراسة مؤشرات أسعار الأسهم. أما فيما يخص المدة التي يغطيها البحث فكانت على أساس شهري اذ امتدت من شهر أيار 2015 ولغاية حزيران 2019 50 مدة ، 25 مدة منها قبل الأزمة (من أيار 2015 ولغاية أيار 2017) و 25 مدة منها بعد الأزمة (من حزيران 2017 ولغاية حزيران 2019) اذ أن الأزمة بدأت في حزيران 2017 ، والسبب في اختيار تلك المدد هي أنه تم البدء بالبحث بعد انقضاء قرابة أكثر من عامين على الأزمة بما يقارب 25 شهراً، لذا تم اختيار كل المدد بعد الأزمة وهي 25 مدة ومقارنتها بما يساويها من المدد قبل الأزمة. والجدول (1) يعرض القطاعات المدرجة في السوق عينة البحث مع بعض البيانات الموجزة عنها .

الجدول (1) القطاعات عينة البحث

القطاع	عدد الشركات	القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في القطاع بداية سنة 2017 (قبل الأزمة)	القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في القطاع نهاية سنة 2017 (بعد الأزمة)
البنوك والخدمات المالية	13	238,822,537,725	212,057,071,416
الخدمات والسلع الاستهلاكية	9	27,862,925,967	20,929,408,959
الصناعة	9	143,701,240,851	114,083,801,814
التأمين	5	26,432,025,720	20,573,232,728
العقارات	4	63,002,468,803	50,627,771,186
الاتصالات	2	41,580,360,000	35,849,148,000
النقل	3	27,210,547,204	17,904,316,565
اجمالي القطاعات	45	568,612,106,269	472,024,750,668

المصدر: التقرير السنوي لعام 2017 الصادر عن بورصة قطر ، صفحة 36 .

سابعا: متغيرات البحث

يعتمد البحث متغيراً مستقلاً ومتغيرين تابعين، أما المتغير المستقل فتمثل بأزمة العلاقات القطرية الخليجية، فيما تم اعتبار مؤشرات أسعار الأسهم ونسب تداولات الأجانب كمتغيرات تابعة.

ثامناً: مصادر البيانات

اعتمد البحث في جمع البيانات المستخدمة في الجانب التطبيقي على التقارير الشهرية الصادرة عن بورصة قطر والتي من خلالها تم استخراج مؤشرات أسعار الأسهم ونسب تداولات المستثمرين الأجانب بالنسبة الى القيمة الاجمالية للتداولات في السوق، اذ تحتوي تلك التقارير على البيانات الشهرية المتعلقة بكل متغير.

تاسعاً: أسلوب التحليل

اعتمد البحث على أسلوب التحليل الاحصائي لاختبار فرضيات البحث ، اذ تم استخدام برنامج (SPSS – Version 24) في تحليل البيانات، وكان الاسلوب الاحصائي المناسب لاختبار الفرضيات اختبار (Paired- Samples T test).

المبحث الثاني**دراسات سابقة**

يأتي هذا المبحث لعرض بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بمتغيرات البحث الحالية

1. دراسة (Abdelbaki (2010**Assessing the Impact of the Global Financial Crisis on GCC Countries**

الهدف الرئيسي من البحث كان تقييم الآثار الاقتصادية للأزمة المالية العالمية على دول مجلس التعاون الخليجي، اشار النتائج إلى أنه للأزمة المالية العالمية تأثير سلبي على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وتمثلت هذه الآثار في تدهور أسواق الأسهم الخليجية الا ان الاحتياطات الكبيرة من العملات الأجنبية التي حققتها دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات التي سبقت الازمة ساعدت في زيادة قدرتها على تحمل الآثار المالية.

2. دراسة (Sana & Mukherjee & Raychaudhuri (2014**Global Financial Crisis and its Impact on Indian Securities Markets: An Empirical Study**

هدفت الدراسة الى تحليل تأثير الأزمة على سوق الأوراق المالية الهندي. وشملت الدراسة ثلاث فترات. الأول مدة ما قبل الأزمة العالمية من (2005-2007) ، والثاني هو مدة الازمة (2008-2009) وأخيراً فترة ما بعد الأزمة من (2010-2013) شباط) وقد توصلت الدراسة الى أن سوق الأوراق المالية الهندي قد تأثر بالازمة المالية العالمية، وكانت التأثير متفاوتا بين الشركات فمنهم من حافظت على ادائها خلال الازمة، على خلاف اغلب الشركات عينة الدراسة.

3. دراسة (Thalassinios & Pintea & Iulia (2015**The Recent Financial Crisis and Its Impact on the Performance Indicators of Selected Countries during the Crisis Period**

هدف الدراسة الى تحليل أداء مؤشرات البورصة خلال الأزمة المالية العالمية (2008) في العديد من البلدان. تركز الورقة على الطرق المختلفة التي أثرت بها الأزمة الأخيرة على البلدان ذات سوق رأس المال الناضج ، مثل دول أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ، وكيف أثر على البلدان الناشئة، مثل أوروبا الوسطى والدول الشرقية. خلصت الدراسة الى ان الاقتصادات الناشئة في أوروبا الشرقية تأثرت بالأزمة الاقتصادية أكثر من معظم البلدان ذات الاقتصاديات المتقدمة. اذ انهارت الصادرات ، وانخفضت البورصات بشكل اكبر. كما توصل الى ان أن الاستثمار الأجنبي في المنطقة طويل الأجل بدلاً من كونه فترة تحوط قصيرة الأجل. وهذا ساعد على الاستقرار التي تشدد الحاجة إليها وقت الازمات.

4. دراسة (Al Refai & Hassan (2018**The Impact of Marketwide Volatility on Time-varying Risk: Evidence from Qatar Stock Exchange**

هذه الدراسة تناولت تأثير التقلبات على مستوى السوق معتمداً استخدام عائدات القطاع اليومية في سوق قطر للأوراق المالية خلال المدة 2007-2015 وظهر اختبار التقلبات المستمرة أن قطاعات البنوك والخدمات المالية والنقل والاتصالات هي الأكثر ثباتاً لصدمات التقلبات السلبية.

اهم ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

ان الدراسات التي تم عرضها تناول تأثير الازمة على الاسواق المالية، الا ان الدراسة الحالية تميز بتناول تأثير الازمة القطرية الخليجية حصراً على البورصة القطرية.

المبحث الثالث

الجانب النظري

اولاً: الاقتصاد القطري في ظل الازمة :

أظهر الاقتصاد القطري مرونة ملحوظة ضد الازمة الحاصلة. وقد ساعد الانتعاش القوي في أسعار الطاقة العالمية كنتيجة لخفض العرض وارتفاع الطلب العالمي على التعافي في أداء النمو المحلي (التقرير السنوي لمصرف قطر المركزي، 2017: 21)، اذ سجل معدل النمو الاقتصادي ارتفاعاً من 2.1% سنة 2017 الى 2.6% عام 2018 مستفيداً (بالإضافة الى ارتفاع اسعار الطاقة) من التسارع الكبير لنمو القطاع غير النفطي الذي نما بنسبة 5.5% على خلفية نشاط عدد من القطاعات الاقتصادية على رأسها قطاع التشييد والبناء الذي سجل معدل نمو بلغ 15% عام 2018 مستفيداً من حجم مشاريع الانشاءات والبنية الاساسية المنجزة في اطار الترتيب لاستضافة فعاليات كأس العالم 2022. ومن المتوقع ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الى نحو 2.8% خلال سنتي 2019 و 2020 ، اذ من المتوقع مواصلة القطاع غير النفطي دوره المهم كمحرك رئيس للنشاط الاقتصادي مدفوعاً الى حد كبير بالنشاط القوي لعدد من القطاعات الاقتصادية في ظل استراتيجية التنوع الاقتصادي الجاري تنفيذها وفي مقدمتها قطاعي التشييد والبناء والصناعات التحويلية، من جانب اخر سيدعم صدور قانون الاستثمار الجديد الذي تم اقراره بداية عام 2019 من الاستثمارات الاجنبية حيث يسمح القانون بملكية الاجانب لنسبة 100% من رؤوس أموال المشروعات في مختلف القطاعات الاقتصادية (تقرير صندوق النقد العربي، 2019، 6).

ثانياً: سوق الأوراق المالية (البورصة):

سوق الأوراق المالية "البورصة" مصطلح يطلق على السوق المخصص لبيع وشراء الأوراق المالية عبر المؤسسات الاستثمارية (بنوك الاستثمار، الوسطاء، السماسرة ... الخ) التي تقوم بتنفيذ وإتمام صفقات التبادل لتلك الأوراق (عيسى ويحي، 2016: 51) فهو نظام يتم بموجبه الجمع ما بين البائعين والمشتريين للأوراق او الموجودات المالية، اذ تمكن المستثمرين من بيع وشراء عدد من الاسهم والسندات داخل السوق اما عن طريق السماسرة او الشركات العاملة في هذا المجال، (شندي، 2013: 157). أما بخصوص شروط نجاح سوق الأوراق المالية فيمكن تلخيصها في النقاط الآتية (عكنوش، 2014: 8) :

1. خلق جو من الثقة بين المتعاملين في الأوراق المالية المتداولة في السوق بوضع الروابط اللازمة لضمان سلامة وحماية المستثمرين .
2. توفير الخبرات والكفاءات القادرة على إنشاء وإدارة الشركات العاملة في تداول الأوراق المالية والسماسرة وصانعي السوق والمختصين في التداول والتسويق .
3. تدعيم سوق الأوراق المالية بوسائل الاتصال المتطورة وخلق قاعدة بيانات لحفظ وتخزين البيانات والمعلومات واسترجاعها .

وهنا يمكن توضيح اهمية بورصة الأوراق المالية في الاقتصاد القومي من خلال النقاط الآتية (عبد النبي، 2006: 94) ، (البرواري، 2002: 45) :

1. انها اداة فعالة في جذب الفائض الاقتصادي غير الموظف وتحويله من مال عاطل الى رأس مال فعال ذو أثر ايجابي، فطرح الاسهم والسندات وغيرها تجذب رأس المال وتستوعب مدخرات الافراد والشركات وفي نفس الوقت تدفع المكننزين الى تحويل مكننزاتهم الى مدخرات واستثمارات .

2. ايجاد سوق يكون في وسع المتعامل في أي وقت تسهيل موجوداته المالية أو جزء منها بسرعة وسهولة وبأفضل سعر ممكن وبأدنى تكلفة ممكنة .
3. تقويم الاداء الاقتصادي للشركات والمشروعات وايجاد حلقة اتصال بين جميع فعاليات شبكة الاقتصاد الكلي، منها المصارف وبيوت التمويل والشركات الاستثمارية، والمساهمة في تنشيط أعمالها .
4. جذب رؤوس أموال خارجية للمشاركة في شركات محلية وفقاً لقوانين الاستثمار والاجراءات الادارية المنظمة للنشاط الاقتصادي .

كما تم الإشارة الى النظام المالي كجزء لا يتجزأ من أي اقتصاد في العالم الحديث وهو مفيد لتحويل الأموال من كيانات الفائض، المدخرين، إلى الكيانات التي تعاني من نقص وسوق الأسهم هو أحد المكونات المهمة لهذا النظام تتوفر أدلة كثيرة حول التأثير الإيجابي لتطورات سوق الأسهم على النمو الاقتصادي (Ali & Afzal , 2012: 275).

ثالثاً: العلاقة بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي :

يشير مصطلح سوق الأوراق المالية أو سوق رأس المال إلى الأسواق الخاصة بتداول الأوراق المالية طويلة الأجل إذ يتم فيها تداول أدوات حقوق الملكية (الأسهم) والسندات طويلة الأجل (Masoud, 2013:790). أشارت عدة دراسات الى علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي وتنمية سوق الأوراق المالية. إن سوق الأوراق المالية المنظم جيداً يزيد فرص الاستثمار في البلاد من خلال تخصيص رأس المال بكفاءة وتعبئة المدخرات المحلية وتمويل المشاريع الإنتاجية التي تؤدي في النهاية إلى أنشطة اقتصادية (Nazir, et al., 2010:3474) ، كما تعد أسواق الأسهم جزءاً مهماً من النظام المالي الذي يحفز النمو الاقتصادي من خلال جذب التمويل من القطاعات ذات رأس المال الفائض إلى رأس المال الأقل نسبياً وتبرز هذه الأهمية بالنسبة للبلدان النامية بشكل أكبر إذ إن الاقتراض الطويل الأجل محدودة ولا تتوفر بسهولة (Tekin&Yener, 2019:80) كما أن العلاقة السببية تسير في الاتجاهين ، أي إن تنمية اسواق رأس المال يسبب النمو الاقتصادي والعكس بالعكس (Paramati&Gupta, 2011:135) ومن هنا تبرز أهمية دراسة اسواق رأس المال في ظل الازمات الاقتصادية. فالعلاقة بين أسعار الأسهم والنشاط الاقتصادي الحقيقي دائرية. من ناحية ، تعتمد أسعار الأسهم على أداء الشركة وآفاق نموها إذ تعمل أسعار الأسهم كمؤشر رئيسي للتغيرات المستقبلية في النشاط الاقتصادي الحقيقي (El-Wassal, 2013: 612).

المبحث الرابع الجانب العملي

أولاً: نبذة عن مجتمع البحث :

إن بورصة قطر كان بدء انطلاقتها في تاريخ 1997/5/26 وكان عدد الشركات المدرجة 17 شركة وقتها، وقد تعاقبت سلسلة من الأحداث مثل إلغاء الإدراج والاندماج وإدراج شركات جديدة، الأمر الذي أدى إلى أن يصبح إجمالي عدد الشركات المدرجة حتى الآن 46 شركة. (التقرير السنوي لبورصة قطر، 2018: 27) .

ثانياً: تحليل بعض مؤشرات أسعار الأسهم ونسب تداولات الأجانب على مستوى السوق ولكافة القطاعات في بورصة قطر :

نتناول فيما يأتي تحليل مؤشرات أسعار الأسهم ونسب تداولات الأجانب على مستوى السوق ولكافة القطاعات في بورصة قطر ، ويتم التحليل على اساس 25 مدة قبل الازمة و 25 مدة بعد الازمة، والمدد تكون على اساس شهري، وتم استخراج البيانات من واقع التقارير الشهرية الصادرة عن بورصة قطر، وفيما يأتي نتائج التحليل.

1. تحليل مؤشرات أسعار الأسهم:

تعتمد بورصة قطر بالإضافة الى مؤشرها لاسعار الاسهم مؤشرات عديدة فلكل قطاع مؤشره الخاص به وكما هو موضح في الجدولين (2) و (3) إذ تمثلان المؤشرات قبل الازمة ولمدة 25 شهراً وبعد الازمة بنفس المدد.

الجدول (2) مؤشرات أسعار الاسهم حسب القطاعات والمؤشر العام قبل الازمة (نقطة)

[illegible]

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الشهرية ليورصة قطر للمدة (أيار 2015 ولغاية حزيران 2019)

الجدول (3) مؤشرات أسعار الاسهم حسب القطاعات والمؤشر العام بعد الازمة (نقطة)

المدة	الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة	التاسعة	العشرة	الحادية عشر	الثانية عشر	الثالثة عشر
قطاع	قيمة الميزن	قيمة الميزن	قيمة الميزن	قيمة الميزن	قيمة الميزن	قيمة الميزن	قيمة الميزن	قيمة الميزن	قيمة الميزن	قيمة الميزن	قيمة الميزن	قيمة الميزن	قيمة الميزن
ميزن جني اميد الفتيك والخدمات الطبية	2,736.52	2,889.15	2,719.11	2,602.85	2,561.60	2,454.46	2,682.15	2,836.13	2,734.85	2,796.74	3,106.38	3,174.75	3,144.17
ميزن جني اميد الخدمات والبيع الاستهلاكية	5,381.02	5,542.67	5,139.41	5,097.11	4,764.82	4,411.18	4,963.24	5,426.09	5,203.92	5,402.81	5,927.02	5,767.59	6,161.69
ميزن جني اميد الصناعة	2,802.51	2,857.67	2,669.41	2,561.32	2,539.84	2,351.18	2,619.86	2,845.21	2,710.41	2,886.66	3,106.10	2,850.60	2,883.60
ميزن جني اميد التشييد	4,041.32	4,081.80	3,956.94	3,355.85	2,989.04	2,716.12	3,479.69	3,393.56	3,178.12	3,102.84	3,079.31	2,915.85	3,058.99
ميزن جني اميد المقارنات	2,014.99	2,078.07	1,841.03	1,768.47	1,609.26	1,415.50	1,915.44	1,984.17	1,699.60	1,833.19	1,928.74	1,626.08	1,589.87
ميزن جني اميد الاصناف	1,122.38	1,177.90	1,072.87	1,028.67	1,026.94	966.03	1,098.75	1,095.86	1,100.00	1,091.30	1,095.96	939.35	1,014.42
ميزن جني اميد النقل	1,988.50	2,030.95	1,925.65	1,737.12	1,689.95	1,580.38	1,767.99	1,999.02	1,882.63	1,807.12	1,783.18	1,859.26	1,941.83
الميزن العام	9,030.44	9,406.06	8,800.56	8,312.43	8,165.06	7,714.26	8,523.38	9,204.62	8,653.32	8,573.99	9,111.97	8,880.51	9,024.03
المدة	الرابع عشر	خمس	خمس	السادس عشر	الثامن عشر	التاسع عشر	العاشر	الحادية والعشرون	الثانية والعشرون	الثالثة والعشرون	الرابعة والعشرون	الخامسة والعشرون	المتوسط
قطاع	قيمة الميزن	قيمة الميزن	قيمة الميزن	قيمة الميزن	قيمة الميزن	قيمة الميزن	قيمة الميزن	قيمة الميزن	قيمة الميزن	قيمة الميزن	قيمة الميزن	قيمة الميزن	قيمة الميزن
ميزن جني اميد الفتيك والخدمات الطبية	3,518.36	3,554.18	3,519.94	3,786.54	3,860.93	3,831.27	3,897.65	3,784.45	3,806.05	4,070.32	3,968.66	4,062.59	3,283.99
ميزن جني اميد الخدمات والبيع الاستهلاكية	6,298.01	6,154.23	6,838.09	6,968.77	6,779.35	6,752.86	7,290.59	7,302.78	7,839.74	7,782.16	7,795.96	8,085.54	6,203.07
ميزن جني اميد الصناعة	3,166.76	3,153.96	3,217.09	3,360.95	3,264.89	3,214.98	3,400.98	3,226.29	3,316.17	3,219.83	3,218.88	3,255.81	2,988.04
ميزن جني اميد التشييد	3,112.17	3,136.02	3,165.70	3,106.93	3,012.71	3,008.44	3,216.50	2,910.01	3,193.86	3,303.96	3,044.10	3,104.21	3,226.56
ميزن جني اميد المقارنات	1,711.25	1,839.91	1,789.37	1,926.12	2,126.38	2,187.02	2,500.30	2,181.40	1,888.01	1,905.74	1,578.49	1,519.35	1,858.31
ميزن جني اميد الاصناف	1,009.76	1,033.66	977.59	954.75	1,042.86	987.81	1,021.04	938.88	940.66	932.50	896.18	903.85	1,018.80
ميزن جني اميد النقل	2,008.27	2,035.75	2,036.14	2,101.74	2,118.93	2,059.57	2,242.19	2,233.58	2,341.81	2,444.86	2,402.44	2,551.71	2,022.02
الميزن العام	9,825.11	9,886.45	9,813.32	10,300.92	10,364.54	10,299.01	10,720.31	10,111.62	10,107.42	10,376.80	10,273.01	10,455.67	9,437.39

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الشهرية ليورصة قطر للمدة (أيار 2015 ولغاية حزيران 2019)

يتبين من الجدولين (2 و 3) أن متوسط مؤشر أسعار الأسهم قد انخفض بعد الأزمة على مستوى كل قطاع وعلى مستوى المؤشر العام، ويستنتى من هذا الانخفاض مؤشر قطاع البنوك والخدمات المالية، إذ أن متوسط مؤشر جميع أسهم البنوك والخدمات المالية قد ارتفع بعد الأزمة من (2,904.58) نقطة قبل الأزمة إلى (3,283.99) نقطة بعد الأزمة وبنسبة (13.06%) ، وهذا ما يمكن تفسيرها بزيادة الإقبال على الخدمات المالية من المؤسسات المحلية من قبل الأفراد والمؤسسات العاملة داخل البلد المبحوث جراء زيادة الثقة بها مقارنة بالمؤسسات الخليجية المتواجدة في البلد والتي عددها لم تكن قليلة وتابعة في أغلبها للدول المقاطعة. وهذا لا يتعارض من أن حالة اللاتاكيد تجاه الاقتصاد القطري قد ارتفع بسبب الأزمة وبالتالي زيادة المخاطر المرتبطة بعمل المؤسسات العاملة في قطاع التأمين وهذا هو تفسير أن أكثر المؤشرات انخفاضاً هو مؤشر قطاع التأمين إذ أن متوسط مؤشر جميع أسهم التأمين انخفض من (4,392.64) نقطة قبل الأزمة إلى (3,226.56) نقطة بعد الأزمة وبنسبة (26.55%). أما في ما يخص المؤشر العام للبورصة فقد انخفض بعد الأزمة بنسبة (10.85%) إذ كان متوسط المؤشر العام قبل الأزمة (10,585.46) نقطة فيما بلغ بعد الأزمة (9,437.39) نقطة .

أن الأزمة قد أثرت سلباً على مؤشرات أسعار الأسهم بشكل عام في البورصة ، إلا أنه يلاحظ أن هذا التأثير قد انحسر بمرور الزمن، ففي المدة السابعة عشر بعد الأزمة أي بعد عام و خمسة أشهر من الأزمة عاد المؤشر العام إلى نقطة (10,300.92) أي أعلى مما كانت عليه في المدة التي سبقت حدوث الأزمة. وهذا تكرر في مؤشر جميع الاسهم في المدة الرابعة عشر، وتكرر في مؤشر قطاع البنوك وقطاع الخدمات وقطاع الصناعة في المدة الحادية عشر، وتكرر في قطاع النقل في المدة الثامنة عشر أي بعد عام ونصف .

2. تحليل نسب تداولات الأجانب:

يوضح الجدول (4) نسب تداولات المستثمرين الأجانب بالنسبة إلى القيمة الاجمالية للتداولات في السوق قبل وبعد الأزمة (تداولات الاجانب مقسومة على اجمالي التداولات)، إذ يظهر الجدول نسب تداولات الأجانب من حيث الشراء والبيع ومن ثم الفرق بينهما لمعرفة صافي تداولات الأجانب ، ففي حال إذا كان صافي تداولات الأجانب موجباً (أي الفرق بين الشراء والبيع موجب) فيعني أن نسبة الشراء أكبر من نسبة البيع مما يشير إلى أن هناك إقبال ودخول للأجانب في السوق، بينما إذا كان صافي تداولات الأجانب سالباً فيعني أن نسبة الشراء أقل من نسبة البيع مما يشير إلى أن هناك خروج من السوق من قبل المستثمرين الأجانب .

الجدول (4) نسب تداولات المستثمرين الأجانب بالنسبة الى القيمة الاجمالية للتداولات في السوق قبل وبعد الازمة

نسب تداولات المستثمرين الأجانب بالنسبة الى القيمة الاجمالية للتداولات في السوق قبل الازمة

نوع الصفقة	الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة	التاسعة	العشرة	الحادية عشر	الثانية عشر
شراء	49.06%	40.69%	39.13%	51.40%	49.96%	41.57%	49.14%	31.89%	38.69%	37.70%	41.51%	37.67%
بيع	35.89%	41.92%	45.57%	46.63%	46.50%	39.60%	55.85%	44.85%	44.57%	36.31%	32.58%	30.24%
الفرق بينهما (شراء - بيع)	13.17%	-1.23%	-6.44%	4.77%	3.46%	1.97%	-6.71%	-12.96%	-5.88%	1.39%	8.94%	7.43%
نوع الصفقة	الرابعة عشر	الخامسة عشر	السادسة عشر	السابعة عشر	الثامنة عشر	التاسعة عشر	العاشر	الحادية عشر	الثانية عشر	والعشرون	والعشرون	والعشرون
شراء	39.56%	44.70%	54.78%	64.26%	52.59%	54.83%	40.05%	36.51%	44.63%	52.84%	33.01%	27.77%
بيع	32.64%	33.78%	35.16%	54.34%	28.97%	39.68%	29.10%	31.02%	34.24%	37.48%	32.13%	33.23%
الفرق بينهما (شراء - بيع)	6.91%	10.92%	19.62%	9.92%	23.62%	15.15%	10.95%	5.49%	10.39%	15.37%	0.88%	-5.46%

نسب تداولات المستثمرين الأجانب بالنسبة الى القيمة الاجمالية للتداولات في السوق بعد الازمة

نوع الصفقة	الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة	التاسعة	العشرة	الحادية عشر	الثانية عشر
شراء	26.97%	32.68%	22.55%	29.88%	36.97%	40.77%	34.43%	37.52%	37.39%	45.39%	36.02%	67.84%
بيع	48.17%	32.83%	28.97%	37.65%	28.38%	39.92%	27.70%	35.84%	38.75%	38.54%	30.12%	54.79%
الفرق بينهما (شراء - بيع)	-21.21%	-0.14%	-6.42%	-7.77%	8.58%	0.86%	6.73%	1.68%	-1.36%	6.85%	5.90%	13.06%
نوع الصفقة	الرابعة عشر	الخامسة عشر	السادسة عشر	السابعة عشر	الثامنة عشر	التاسعة عشر	العاشر	الحادية عشر	الثانية عشر	والعشرون	والعشرون	والعشرون
شراء	47.21%	59.36%	54.79%	56.26%	63.64%	49.27%	56.40%	46.55%	48.71%	41.97%	58.31%	55.96%
بيع	36.47%	46.95%	34.57%	40.88%	45.99%	37.22%	36.37%	37.14%	40.43%	33.05%	51.95%	38.84%
الفرق بينهما (شراء - بيع)	10.74%	12.41%	20.22%	15.37%	17.65%	12.05%	20.03%	9.40%	8.28%	8.91%	6.37%	17.12%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الشهرية لبورصة قطر للفترة (أيار 2015 ولغاية حزيران 2019).

يتبين من الجدول السابق أن صافي تداولات الأجانب كان موجباً إذ زادت نسبة الشراء على نسبة البيع في المدد قبل الازمة ، وذلك باستثناء المدة الثانية والثالثة والسابعة والثامنة والتاسعة والعشرون إذ كان فيها صافي تداولات الأجانب سالباً وبلغ (1.23%)، (-6.44%)، (-6.71%)، (-12.96%)، (-5.88%)، (-0.05%)، (-5.46%) على التوالي. أما بعد الازمة فكان صافي تداولات الأجانب سالباً في المدة الاولى والثانية والثالثة والرابعة والتاسعة وبلغ (21.21%) (-0.14%)، (-6.42%)، (-7.77%)، (-1.36%) على التوالي، أما باقي المدد فكان فيها صافي تداولات الأجانب موجباً، وهذا يدل على حدوث خروج للمستثمر الاجنبي من السوق في بداية الازمة وخاصة في المدة الاولى أي أول شهر حدثت فيه الازمة فكان الخروج الاجنبي واضحاً إذ بلغ صافي التداول الاجنبي (21.21%) فزادت نسبة البيع على نسبة الشراء بشكل لم يتكرر في أي مدة اخرى من بين كل المدد التي يغطيها البحث قبل وبعد الازمة، أما اذا نظرنا الى متوسط صافي تداولات الأجانب (الفرق بين الشراء والبيع) فنجد أنه تحقق صافي تداولات موجبة إذ زادت نسبة الشراء على نسبة البيع سواء قبل او بعد الازمة ، فبلغ قبل الازمة (5.26%)، أما بعد الازمة فبلغ (7.57%)، ويمكن تفسير ذلك بان الصدمة كانت في المدد الاولى وكانت عدم التاكيد مما ستؤول اليها الاحداث طاغية على المستثمرين الاجانب وبعد مدة توضحه استراتيجية قطر لاستعاب الازمة والتعامل معها وهذا ما شجع المستثمرين الاجانب بالعودة الى السوق والاقبال على الشراء.

ثالثاً: نتائج اختبار مؤشرات أسعار الأسهم ونسب تداولات الأجانب على مستوى السوق ولكافة القطاعات في بورصة قطر: فيما يأتي نتائج اختبار مؤشرات أسعار الأسهم ونسب تداولات الأجانب للمدد قبل وبعد الازمة على مستوى السوق ولكافة القطاعات في بورصة قطر، واعتمد البحث على استخدام برنامج (SPSS – Version 24) في تحليل البيانات.

1. نتائج اختبار مؤشرات أسعار الأسهم :

يوضح الجدول (5) نتائج اختبار مقارنة المتوسطات لمؤشر كل القطاعات والمؤشر العام للأسعار للمدد قبل الازمة مع متوسطاتها بعد الازمة وذلك من خلال اختبار (Paired- Samples T - test) باعتبارها مقارنة بين بيانات غير مستقلة ، وتم اعتماد مستوى معنوية الدلالة عند (0.05).

الجدول (5) نتائج اختبار مؤشرات أسعار الأسهم

القطاع	متوسط مؤشرات أسعار الأسهم قبل الازمة	الانحراف المعياري قبل الازمة	متوسط مؤشرات أسعار الأسهم بعد الازمة	الانحراف المعياري بعد الازمة	T	Df	Sig. (مستوى الدلالة)	نتيجة الاختبار
مؤشر جميع اسهم البنوك والخدمات المالية	2904.58	187.45	3283.99	550.56	-3.220	24	.0040	وجود اختلاف معنوي
مؤشر جميع اسهم الخدمات والسلع الاستهلاكية	6382.18	514.8	6203.07	1081.54	.6540	24	.5190	عدم وجود اختلاف معنوي
مؤشر جميع اسهم الصناعة	3268.85	284.62	2988.04	297.3	3.016	24	.0060	وجود اختلاف معنوي
مؤشر جميع اسهم التأمين	4392.64	248.02	3226.56	341.96	17.926	24	.0000	وجود اختلاف معنوي
مؤشر جميع اسهم العقارات	2435.02	237.59	1858.31	244.89	7.894	24	.0000	وجود اختلاف معنوي
مؤشر جميع اسهم الاتصالات	1132.71	107.17	1018.8	74.78	3.685	24	.0010	وجود اختلاف معنوي
مؤشر جميع اسهم النقل	2446.35	125.82	2022.02	245.68	6.683	24	.0000	وجود اختلاف معنوي
المؤشر العام	10585.46	777.62	9437.39	848.29	4.306	24	0.000	وجود اختلاف معنوي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

وتبين ان الازمة قد اثر على اسعار جميع القطاعات والمؤشر العام للاسعار اذ كانت قيمة مستوى الدلالة ادنى من (0.05) عند درجة الحرية (24) باستثناء قطاع الخدمات والسلع الاستهلاكية اذ كانت مستوى الدلالة (0.5190) وهذا اكبر من المستوى المعتمد وقيمة (T) بلغ (0.654) ويمكن تفسير ذلك بزيادة الاقبال على المنتجات والخدمات الاستهلاكية المنتجة محلياً جراء ايقاف التصدير من قبل الدول المقاطعة لقطر ومنع مرور البضائع عبر اراضيهم واجوانهم اليها والتي كانت المصدر الرئيس لتوفير الخدمات والسلع الاستهلاكية المستوردة، وهذا ما ادى الى التوقع الايجابي لنتائج تلك الشركات وبالتالي عدم التأثير بالازمة، كما ان التأثير كانت سلبياً في مجملها اذ انخفضت المتوسطات بعد الازمة مقارنة بقبلها ماعدا مؤشر جميع اسهم البنوك والخدمات المالية التي ارتفعت من (2904.58) قبل الازمة الى (3283.99) بعد الازمة وهذا يدل على ان التأثير كان ايجابياً على هذا القطاع والتي يفسرها الباحث بزيادة الاقبال على الخدمات المالية من المؤسسات المحلية وازدياد الثقة بها مقارنة بالمؤسسات الخليجية المتواجد في البلد المبحوث

2. نتائج اختبار نسب تداولات الأجانب بالنسبة الى القيمة الاجمالية للتداولات في السوق :

• نتائج اختبار نسبة تداولات الأجانب من حيث قيم الشراء:

يوضح الجدول (6) نتائج اختبار نسبة تداولات الأجانب من حيث قيم الشراء، ويتبين أن متوسط نسبة تداولات الأجانب قبل الازمة بلغ (43.73%) ، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.085) ، فيما نجد أن متوسط نسبة تداولات الأجانب بعد الازمة بلغ (46.31%) وبانحراف معياري بلغ (0.129) . وعند اختبار (Paired- Samples T - test) نجد أن قيمة t بلغت (-0.818) عند مستوى معنوي (0.421) وذلك المستوى أكبر من مستوى معنوية الاختبار (0.05)، مما يشير ذلك الى عدم وجود اختلاف معنوي ذو دلالة احصائية بين متوسط نسبة تداولات الأجانب من حيث قيم الشراء قبل وبعد الازمة .

الجدول (6) نتائج اختبار نسب تداولات الأجانب بالنسبة الى القيمة الاجمالية للتداولات في السوق

نوع الصفقة	متوسط نسب تداولات الأجانب قبل الازمة	الانحراف المعياري قبل الازمة	متوسط نسب تداولات الأجانب بعد الازمة	الانحراف المعياري بعد الازمة	T	df	Sig.	نتيجة الاختبار
شراء	43.73%	0.085	46.31%	0.129	-0.818	24	0.421	عدم وجود اختلاف معنوي
بيع	38.47%	0.074	38.74%	0.071	-0.109	42	0.914	عدم وجود اختلاف معنوي
الفرق بينهما (شراء - بيع)	5.26%	0.089	7.57%	0.1	-1.019	42	0.318	عدم وجود اختلاف معنوي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

• نتائج اختبار نسبة تداولات الأجانب من حيث قيم البيع:

يوضح الجدول (6) نتائج اختبار نسبة تداولات الأجانب من حيث قيم البيع، ويتبين أن متوسط نسبة تداولات الأجانب قبل الازمة بلغ (38.47%) ، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.074) ، فيما نجد أن متوسط نسبة تداولات الأجانب بعد الازمة بلغ (38.74%) وبانحراف معياري بلغ (0.071) . وعند اختبار (Paired- Samples T - test) نجد أن قيمة t بلغت (-0.109) عند مستوى معنوي (0.914) وذلك المستوى أكبر من مستوى معنوية الاختبار (0.05)، مما يشير ذلك الى عدم وجود اختلاف معنوي ذو دلالة احصائية بين متوسط نسبة تداولات الأجانب من حيث قيم البيع قبل وبعد الازمة.

• نتائج اختبار صافي تداولات الأجانب (الفرق بين قيم الشراء وقيم البيع):

يوضح الجدول (6) نتائج اختبار صافي تداولات الأجانب من خلال الفرق بين قيم الشراء والبيع بمعنى طرح نسبة البيع (قيم بيع الأجانب مقسومة على القيمة الاجمالية للبيع في البورصة) من نسبة الشراء (قيم شراء الاجانب مقسومة على القيمة الاجمالية للشراء في البورصة) لتحديد ما اذا كان هناك خروج أو دخول الى السوق من قبل المستثمرين الأجانب فكل عملية شراء تشير الى دخول السوق اما البيع على خلاف ذلك.

يتبين من الجدول (6) أن متوسط صافي تداولات الأجانب قبل الأزمة بلغ (5.26%) ، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.089) ، فيما نجد أن متوسط صافي تداولات الأجانب بعد الأزمة بلغ (7.57%) ، وبانحراف معياري بلغ (0.100) ، ونجد أن قيمة t بلغت (-1.019) عند مستوى معنوي (0.318) وذلك المستوى أكبر من مستوى معنوية الاختبار (0.05)، مما يشير ذلك الى عدم وجود اختلاف معنوي ذو دلالة احصائية بين متوسط صافي تداولات الأجانب قبل وبعد الأزمة .
بما أن النتائج بينت عدم وجود اختلاف معنوي ذو دلالة احصائية بين متوسط صافي تداولات الأجانب قبل وبعد الأزمة ، وأنه تحقق صافي تداولات موجبة أي زادت نسبة الشراء على نسبة البيع من قبل الأجانب بعد الأزمة، وأن متوسط صافي تداولات الأجانب في السوق بعد الأزمة قد ارتفع ، فهذه اشارة الى عدم وجود تأثير سلبي لأزمة العلاقات القطرية الخليجية في نسب تداولات الأجانب في بورصة قطر، وأن الأزمة لم تؤدي الى خروج المستثمرين الأجانب من السوق ، وهذا ما يدل على ان المستثمرين الاجانب في السوق القطرية ينظرون بتفائل الى الاستراتيجيات المتخذة من قبل البلد المبحوث لمواجهة الازمة.

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- اعتمادا على عرض وتحليل واختبار البيانات خلص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتي يمكن عرضها كما يأتي :
- أظهرت نتائج الاختبار وجود تأثير سلبي لأزمة العلاقات القطرية الخليجية في مؤشرات أسعار الأسهم في بورصة قطر، وهذا ما يتوافق مع الفرضية الاولى.
- أظهرت نتائج الاختبار عدم وجود تأثير سلبي لأزمة العلاقات القطرية الخليجية في مؤشر جميع اسهم الخدمات والسلع الاستهلاكية نتيجة الاتجاه الى الاعتماد على المنتجات المحلية الصنع.
- أظهرت نتائج الاختبار وجود تأثير ايجابي لأزمة العلاقات القطرية الخليجية في مؤشر جميع اسهم البنوك والخدمات المالية. في ظل انخفاض الثقة جراء الاحداث السياسية بالمؤسسات المالية غير المحلية.
- أظهرت نتائج اختبار نسب تداولات الأجانب عدم وجود التأثير السلبي لأزمة العلاقات القطرية الخليجية في نسب تداولات الأجانب في بورصة قطر، وهذا يتوافق مع الفرضية الثانية، مما يشير الى أن الأزمة لم تؤدي الى خروج المستثمرين الأجانب من السوق.
- يتبين من النتائج حالة خروج للمستثمرين الأجانب من السوق في بداية الأزمة، اذ نجد أنه في أول شهر حدثت فيه الأزمة تحقق صافي تداولات سالبة فزادت نسبة البيع على نسبة الشراء بشكل لم يتكرر في أي مدة اخرى من بين كل المدد التي يغطيها البحث قبل وبعد الازمة ، الا أن هذا الخروج لم يدم بل سرعان ما عادت تداولات الأجانب الى عافيتها وعاد اقبال ودخول المستثمر الأجنبي الى السوق وهذا تشير الى ثقة المستثمرين الاجانب بالاجراءات المتخذة من قبل البلد المبحوث لمواجهة الازمة.

ثانياً: التوصيات

- في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل اليها جاءت التوصيات التي يقدمها البحث كالآتي:
- ان ادارة البورصة (سوق الأوراق المالية) في حالة حدوث الأزمات ينبغي لها أن تعمل على اتخاذ الاجراءات اللازمة والتي من شأنها أن تحد من تأثيراتها السلبية على السوق وعلى الشركات المدرجة فيها، كزيادة نسبة تملك المستثمرين الأجانب من أسهم الشركات المدرجة ، وبالتالي تشجيعهم على الاستثمار فيها وتدفق رؤوس أموال اضافية وتنشيط التداولات في السوق

2. ان ادارة البورصة في حالة حدوث الأزمات يمكن أن تعمل على ادراج صناديق استثمارية وصناديق المؤشرات جديدة، وهذا يؤدي الى تعزيز السيولة وتنشيط تدفق الأموال المحلية والأجنبية الى السوق مما يحد من التأثير السلبي للأزمة على السوق.
3. ينبغي على السلطات الالتفات الى ضرورة منح اعفاءات ضريبية للاستثمارات في الأوراق المالية المدرجة في البورصة، مما يعزز استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية الى السوق والتي بدورها تعمل على تنشيط السوق وسرعة الرجوع الى عافيتها بعد الأزمة .
4. بالامكان اجراء المزيد من الأبحاث حول تأثير أزمة العلاقات القطرية الخليجية في النتائج المالية كمعدل العائد على الاستثمار وربحية السهم الواحد للشركات المدرجة في بورصة قطر.

المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: التقارير والوثائق الرسمية

1. التقارير الشهرية الصادرة عن بورصة قطر ابتداء من شهر آيار 2015 ولغاية حزيران 2019 .
2. التقارير السنوية الصادرة عن بورصة قطر للاعوام 2008 و 2017 و 2018 .
3. التقرير السنوي الحادي والاربعون لعام 2017 الصادر عن مصرف قطر المركزي، قطاع استقرار النظام المالي والاحصاء .
4. تقرير آفاق الاقتصاد العربي الصادر عن صندوق النقد العربي، الاصدار التاسع، 2019 .

ثانياً: الدوريات

5. عيسى، شقيب ويحي، ازغار(2016)، " محاولة قياس كفاءة السوق المالية الجزائرية مقارنة بتونس أعقاب الأزمة المالية العالمية " ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد (7) .
6. شندي، اديب قاسم (2013)، " الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية- سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالة " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية .
7. عبد النبي، كريم (2006)، " أهمية الدور الاقتصادي للأسواق المالية مع التركيز على السوق العراقية للأوراق المالية "، مجلة المنصور، العدد (9) .

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

8. عكنوش، أحلام (2014)، " سوق الأوراق المالية ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر "، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر .

رابعاً: الكتب

9. البرواري، شعبان محمد اسلام (2002)، " بورصة الأوراق المالية من منظور اسلامي "، الطبعة الاولى، دار الفكر، دمشق .

المراجع باللغة الانجليزية

1. Abdelbaki, Hisham H. (2010) "Assessing the Impact of the Global Financial Crisis on GCC Countries", Journal of Business & Economics Research, Volume 8, Number (2).
2. Al Refai, Hisham & Hassan, Gazi Mainul, (2018) "The Impact of Marketwide Volatility on Time-varying Risk: Evidence from Qatar Stock Exchange", Journal of Emerging Market Finance, 17(2).

3. Ali, Rafaqet & Afzal, Muhammad, (2012) “*Impact of global financial crisis on stock markets: Evidence from Pakistan and India*”, Journal of Business Management and Economics Vol. 3(7).
4. El-Wassal, Kamal A. (2013) “*The Development of Stock Markets: In Search of a Theory*”, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 3, No. (3). pp.606-624.
5. Sana, Ashish Kumar & Mukherjee, Soumita & Raychaudhuri, Bibekananda, (2014) “*Global Financial Crisis and its Impact on Indian Securities Markets: An Empirical Study*”, Vidyasagar University Journal of Commerce, Vol. 19.
6. Thalassinou, Eleftherios & Pintea, Mirela & Iulia, Rațiu Patricia, (2015) “*The Recent Financial Crisis and Its Impact on the Performance Indicators of Selected Countries during the Crisis Period*” International Journal in Economics and Business Administration, Volume 3, No (1). pp. 3 – 20.
7. Nazir1, Mian Sajid, & Nawaz, Muhammad Musarat, & Gilani, Usman Javed, (2010) “*Relationship between economic growth and stock market development*” African Journal of Business Management Vol. 4(16), pp. 3473-3479.
8. Tekin, Bilgehan & Yener, Erol (2019) “*The causality between economic growth and stock market in developing and developed countries: Toda-Yamamoto approach*”, Theoretical and Applied Economics, Volume XXVI, No. 2(619), pp. 79-90.
9. Masoud, Najeb M.H. (2013) “*The Impact of Stock Market Performance upon Economic Growth*”, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 3, No. (4), pp.788-798.
10. Paramati, Sudharshan Reddy & Gupta, Rakesh. (2011) “*An Empirical Analysis of Stock Market Performance and Economic Growth: Evidence from India*”, International Research Journal of Finance and Economics Issue 73.